African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 4, 2025
Page No: 1099-1111
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

The Reality of Religious Freedoms in Eritrea and the Position of the African Union

Dr. Abdul Qader Ali Abu Sitta *
Department of Political Science, Faculty of Economics, Sirte University, Sirte, Libya

واقع الحريات الدينية في إريتريا وموقف الاتحاد الأفريقي منها

د. عبد القادر علي أبو ستة *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا

*Corresponding author: boustta20@yahoo.fr

Received: September 06, 2025	Accepted: November 28, 2025	Published: December 09, 2025

Abstract:
This study sought to answer the following two questions: What is the reality of religious rights in Eritrea, as observed by monitoring bodies? And what is the African Union's stance on religious freedoms in Eritrea, a topic of much discussion? Using a descriptive methodology, the study reached several key conclusions: The human rights situation in general, and religious rights in particular, in Eritrea is highly concerning due to ample evidence indicating violations of fundamental freedoms. These violations have been monitored and documented by relevant UN and regional reports, as well as human rights organizations. Despite widespread international condemnation of human rights violations in Eritrea, including abuses of religious freedoms and rights, the African Union's position remains limited and below expectations. Its stance often prioritizes regional and continental stability, which may make it hesitant to adopt a strong position that directly criticizes a member state. Furthermore, it lacks practical follow-up and effective pressure on the Eritrean government to reform the country's religious freedoms record.

Keywords: Religious Freedoms, Eritrea, African Union.

الملخص
سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلين التاليين: ما هو واقع الحقوق الدينية في دولة إريتريا من خلال الجهات الراصدة لها؟ وما هو موقف الاتحاد الأفريقي من الحريات الدينية في إريتريا والتي يثار حولها العديد من النقاش؟، وباستخدام خطوات المنهج الوصفي توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن وضع حقوق الإنسان عموماً والحقوق الدينية خصوصاً في إريتريا يعد وضعاً مقلقاً للغاية نظراً لوجود أدلة عديدة تشير إلى انتهاكات طالت الحريات الأساسية، والتي تمّ رصدها وتوثيقها بواسطة التقارير الأممية والإقليمية والمنظمات الحقوقية ذات الصلة، ورغم الإدانة الدولية الواسعة لانتهاكات حقوق الإنسان في إريتريا، بما في ذلك انتهاكات الحريات والحقوق الدينية، إلا أن موقف الاتحاد الأفريقي ما يزال محدودًا وفي مستوً دون المأمول، وأن موقفه كثيراً ما يركز على الاستقرار الإقليمي والقاري، مما قد يجعله مترددًا في اتخاذ موقف قوي ينتقد دولة عضو بشكل مباشر، وأنه يفتقر إلى المتابعة العملية والضغط الفعال على الحكومة الإريترية لإصلاح ملف الحريات الدينية لهذا البلد.

الكلمات المفتاحية: الحريات الدينية، إريتريا، الاتحاد الأفريقي.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة:

تعتبر إريتريا واحدة من الدول التي تتميز بتنوعها الثقافي والديني، حيث يقطنها مجموعات دينية متعددة تشمل الإسلام والمسيحية، بالإضافة إلى ديانات تقليدية أخرى، غير أن وضع الحقوق الدينية بشكل خاص ووضع حقوق الإنسان بشكل عام في إريتريا يعد من أسوأ الأوضاع في القارة السمراء، حيث تواجه العديد من أتباع الأديان تحديات كبيرة تتعلق بالحرية الدينية والممارسات الشعائري، ومنذ استقلال إريتريا عن إثيوبيا في عام 1993، شهدت البلاد تحولات سياسية واجتماعية أثرت بشكل كبير على حقوق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية، وتتبنى الحكومة الإريترية نهجًا صارمًا تجاه الدين والحد من ممارساته بشكل طبيعي، مما أدى إلى قيود مفروضة على العديد من الطوائف والمجموعات الدينية، خصوصًا تلك التي لا تتبع الأديان المعترف بها رسميًا مثل الكنيسة الأرثوذكسية والدين الإسلامي السني، وتتشكل آثار هذه القيود في تقييد حرية العبادة، واعتقال الأشخاص بسبب معتقداتهم الدينية، فضلاً عن التمييز ضد الأقليات الدينية.

والمثير للاهتمام معرفة دور المنظمات الحقوقية الدولية وأولها وأهمها مؤسسات تابعة لمنظمة الاتحاد الأفريقي من هذه الانتهاكات، وقد سجلت عدة مطالبات نادت بتدخل هذه المنظمة في ردع النظام الاريتري عن ممارساته مثلما حدث في المظاهرة التي جرت أمام مقره في أديس أبابا عام 2017 والتي ندد فيها المتظاهرون وكانوا أكثر من 3000 من اللاجئين الإريتريين ضد تجاهل المجتمع الدولي والأفريقي لمحنتهم المزمنة وغضهما الطرف عن حملة القمع والاعتقالات الأخيرة في صفوف المعارضة والمواطنين العاديين.

ووفق هذه المعطيات فإن دراسة الوضع الراهن للحقوق الدينية في إريتريا تمثل أهمية خاصة لفهم التأثير العميق لهذه التحديات على النسيج الاجتماعي والسياسي في البلاد، ولإلقاء الضوء على حاجة المجتمع الدولي - وخاصة المنظمة القارية ممثلة في الاتحاد الأفريقي- لدعم الحرية الدينية وحقوق الإنسان في إريتريا، وبالتالي فإن هذه الدراسة تسعى إلى إلقاء نظرة فاحصة على وضع الحقوق الدينية في هذا البلد الأفريقي، ودور منظمة الإتحاد الأفريقي باعتبارها منظمة قارية تتبعها الدول الأفريقية ومن بينها دولة إريتريا. وقد تم استخدام المنهج الوصفي الذي يناسب هذه الدراسة وتم الاعتماد على الوثائق المكتوبة وهي تلك البيانات المكتوبة في المراجع المتنوعة من مجلات وتقارير إقليمية ودولية ونصوص قانونية ومواقع الكترونية.

مشكلة الدراسة

وفق ما سبق توضيحه في المقدمة فإن مشكلة الدراسة تتمثل في أن دولة إريتريا تشهد استمراراً وتفاقماً لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الدينية بشكل يثير القلق، خاصة وأن هذه الممارسات المتنامية تمارس في ظل نظام استبدادي، رغم التنوع الديني والعرقي في هذا البلد، ولذلك فمن المناسب كشف هذا الواقع وتوصيفه توصيفاً موضوعياً ودقيقاً مع بيان مدى الاستجابة الدولية، وخاصة من الاتحاد الأفريقي، في معالجة هذه الانتهاكات المثبتة بالتقارير الإقليمية والدولية، ووفق هذه الإشكالية فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن السؤالين التاليين:

1. ما هو واقع الحقوق الدينية في دولة إريتريا من خلال الجهات الراصدة لها؟
2. ما هو موقف الاتحاد الأفريقي من الحقوق الدينية في إريتريا والتي يثار حولها العديد من النقاش؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الهدفين التاليين:

1. معرفة واقع الحقوق الدينية في دولة إريتريا من خلال الجهات الراصدة لها.
2. معرفة موقف الاتحاد الأفريقي من الحقوق الدينية في إريتريا والتي يثار حولها العديد من النقاش.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. تثير الدراسة أحد أهم الحقوق المتعلقة بحقوق الإنسان وهي الحقوق الدينية، كما تساهم الدراسة في فهم عمق وطبيعة الأنظمة التي لا تراعي حقوق الإنسان، وكيف يؤدي تعطيل القوانين الجامعة والأساسية إلى تدهور وضع الحقوق الأساسية للمواطنين.
2. تسلط الدراسة الضوء على الجرائم ضد الإنسانية حيث تُبرز خطورة الجرائم المرتكبة، مثل الاستعباد والتعذيب والإعدامات خارج نطاق القضاء، مما يدعو إلى زيادة الوعي الدولي وضرورة المحاسبة والعدالة للضحايا.
3. تلفت الدراسة النظر إلى خطورة الانتهاكات الصارخة للحريات الدينية والتمييز الطائفي واهمال حقوق المتدينين، مما يؤكد على أهمية الدفاع عن حق الناس في هذه الكوكب في ممارسة معتقداتهم بحرية ويُبرز الحاجة إلى حماية الأقليات الدينية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة كما يلي:

1. الحدود الموضوعية: تتحدد هذه الدراسة في موضوع الحريات والحقوق الدينية للمواطنين في دولة إريتريا.
2. الحدود الزمنية: منذ استقلال إريتريا عام 1993 وحتى وقتنا الحالي.
3. الحدود المكانية: دولة إريتريا، والتي تقع في شمال شرق أفريقيا وتحديدًا في منطقة القرن الأفريقي، تحدها دول وهي السودان وإثيوبيا وجيبوتى، كما أن لها ساحل على البحر الأحمر، ويمثل الفضاء الإقليمي الاتحاد الأفريقي.

أولاً: التركيبة السكانية والدينية قي إريتريا

تقدر بعض الإحصائيات الرسمية إجمالي عدد سكان إريتريا بنحو 6.3 مليون نسمة (منتصف عام 2023)، وتقدر مصادر أخرى، نقلاً عن أرقام الأمم المتحدة، عدد السكان بأقل من هذا العدد بكثير، وبالنسبة لتصنيف السكان حسب الانتماء الديني فيصعب جمع بيانات سكانية موثوقة عن البلاد، حيث لا توجد أرقام موثوقة عن الانتماء الديني، وقد قدرت قاعدة بيانات الأديان العالمية أن تركيبة السكان تتكون من: 52% مسلمون و47% مسيحيون في عام 2020، ويغلب على السكان المسلمين السنة، أما السكان المسيحيون فهم في الغالب من الأرثوذكس الإريتريين، ويشكل الكاثوليك والبروتستانت والطوائف المسيحية الأخرى بالإضافة إلى البهائيين والروحانيين التقليديين، أقل من 5% من السكان، وغالبية السكان في المناطق الجنوبية والوسطى مسيحيون، بينما المناطق الشمالية ذات أغلبية مسلمة سنة، وغالبية التيغرينيا، وهي أكبر مجموعة عرقية، مسيحية، بينما سبع من المجموعات العرقية الرئيسية الثماني الأخرى، وهي التيغري، والساهو، والعفر، والبيلين، والهيداريب، والنارا، والرشايدة، غالبيتها من المسلمين السنة، وتقيم بشكل رئيسي في المناطق الشمالية من البلاد، أما الكوناما، فهي متنوعة، حيث تضم مسيحيين ومسلمين وأرواحيين (Omer, 2021:3). وفيما يلي توزيع نسب الأديان في هذا البلد عن بيانات لسنة 2023:

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

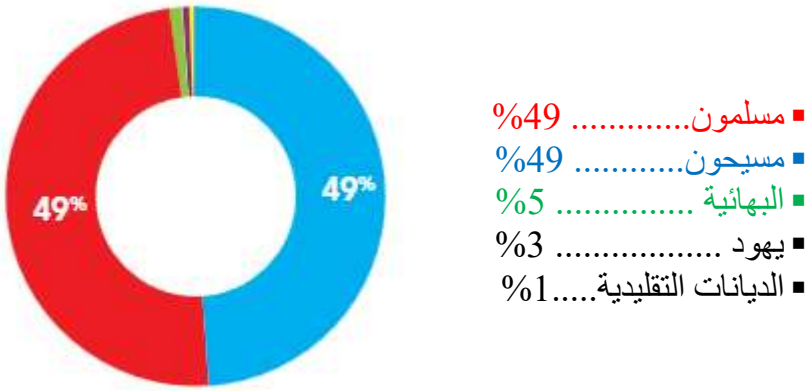

شكل رقم (1) توزيع السكان حسب الأديان في إريتريا
(Eritrea Report International, 2023)

وتضم إرتريا تسع مجموعات لغوية وهي: التجرينا، والتجري، والبجة والعفر (الدَّنَاكِل) والساهو، والبلين، والباریاء والكوناما، والعرب، وهذه التقسيمات لا تعبر عن حقيقة التكوين الحضاري للشعب الإريتري لأن أغلبية الشعب الإريتري ينقسم إلى مسلمين ونصارى، والرباط الديني هو المحور الأساس الذي يكون ثقافة المجموعات ويميزها، وجميع العادات والتقاليد التي يلتقي فيها المسلم بالنصراني في مجموعة لغوية واحدة تنتهي تلقائياً حيث يكون للدين مس بتلك القضية وشعور الإريتري المسلم بالأخوة الاسلامية والنصراني بتعصبه لنصرانيته أوثق وأقوى من أي أخوة أخرى وأي ارتباط آخر (حسن، 1992: 23).

وقد دخل الإسلام في إريتريا منذ السنوات الأولي للبعثة النبوية، حيث كانت الهجرة الأولي للصحابة رضي الله عنهم إلى أرض الحبشة في السنة الخامسة بعد البعثة، وفي عهد الدولة الأموية والعباسية هاجرت بعض القبائل العربية إلى إريتريا، وأقامت فيها مراكز للدعوة والتجارة، فتحولت غالبية القبائل الوثنية إلى الإسلام، ونشأت بعض الممالك العربية والإسلامية في جزر دهلك، بالإضافة إلى نشأة سبع ممالك داخلية عرفت باسم (بلاد الطراز الإسلامي)، وازدهرت التجارة بين الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، وكثر عدد الوافدين على مدينة (باضع) وغيرها من المدن الساحلية في القرن الثالث الهجري، وتوطد وجود الإسلام في السهول الساحلية الإريترية، وأخذ الإسلام في الانتشار بين الدناكل والبجا (سكان المناطق الساحلية) وتجاوز الإسلام السهول الساحلية الإريترية، فوصل المرتفعات، وعندما خاض المسلمون حروبهم ضد الحبشة، اشترك المسلمون في إريتريا، ولقد نالهم من تحالف البرتغاليين مع الأحباش الشيء الكثير من التدمير، وتخريب المدن الساحلية مثل مدينة وميناء باضع (مصوع) (رابطة علماء إريتريا،2021).

تتميز إريتريا بموقعها الاستراتيجي الفريد، إذ تسيطر على معبر رئيسي على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأحمر بين أفريقيا وآسيا. وقد مكّنها ذلك من لعب أدوار تاريخية مهمة في تاريخ المنطقة، فقد كانت جسرًا عبرته الحضارة العربية إلى الهضبة الشمالية الشرقية للقارة الأفريقية قبل آلاف السنين، واستقرت هناك، ونشأت لاحقًا أرض الحبشة، كما انتشر الإسلام عبر إريتريا في مراحله الأولى من التوسع في أفريقيا، مُرسّخًا بذلك الثقافة العربية والإسلامية كعنصرين أساسيين لا غنى عنهما في شرق أفريقيا عمومًا، والحبشة خصوصًا (ممدوح، 2023: 4).

ثانياً: لمحة عن الوضع السياسي إريتريا

خضعت إريتريا للحكم الاستعماري الإيطالي بين عامي 1890 و1941، ثم وُضعت تحت الانتداب البريطاني لما يقرب من عشر سنوات عقب الهزيمة الإيطالية في الحرب العالمية الثانية، من عام 1941 إلى عام 1952، وبعد الانسحاب البريطاني، ارتبطت إريتريا بإثيوبيا من خلال اتحاد كونفدرالي من عام 1952 حتى عام 1991، عندما نالت البلاد استقلالها، وأعقب ذلك استفتاء أشرفت عليه الأمم المتحدة والذي توج بإعلان الاستقلال عام 1993 (أميرة، 2018: 3).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقبل أن تنال إريتريا استقلالها، ظهرت حركة تحرير إريتريا، وكانت أول من أعلن الكفاح المسلح، ابتداءً من عام 1958. وكان رأيها في أسلوب التحرير هو أن يكون في وحدة الصف الوطني، وإزالة الفجوة المصطنعة بين المسلمين والمسيحيين، وتطبيق أسلوب الكفاح المسلح داخل إريتريا، وقد فتحت الحركة فروعًا لها في عدد من الدول العربية، أهمها من حيث النفوذ مصر والسودان، وبعد سقوط الحركة لافتقارها لجيش تحرير قوي، تشكّل تنظيم الجبهة الديمقراطية الإريترية، الذي فشل هو الآخر، ثم تأسست جبهة تحرير إريتريا، وأُعلن عنها في القاهرة عام 1960، وفي عام 965، نُظّمت الجبهة، وانبثقت منها "القيادة الثورية"، التي كُلّفت بالعمل الفدائي (عبد الفتاح، 2017).

رفعت الأمم المتحدة حظر الأسلحة، وحظر السفر المفروض على المسؤولين الإريتريين، وتجميد أصول الدولة في البنوك الدولية، بالإضافة إلى العقوبات المُستهدفة التي فُرضت عام 2009 لمعاقبة إريتريا على دعمها للجماعات المسلحة في الصومال - وهو اتهام لطالما نفته أسمرة، ولم تقتصر مشاكل إريتريا على الصومال ودعمها للجماعات المسلحة هناك؛ بل امتدت أيضًا إلى دول مجاورة مثل جيبوتي واليمن وإثيوبيا. وقد أدى ذلك إلى وصفها في الأوساط الدبلوماسية الدولية بـ"كوريا الشمالية الأفريقية"، وخاضت إريتريا، التي غالبًا ما تُوصف بأنها عدو الجميع، صراعًا طويل الأمد مع إثيوبيا قبل استقلالها وبعده في أوائل التسعينيات، تاركةً جارتها الكبيرة حبيسة، ولقد أنفقت إريتريا وإثيوبيا، وهما من أفقر دول العالم، مئات الملايين من الدولارات طوال سنوات الصراع، وتكبدتا عشرات الآلاف من الضحايا نتيجةً مباشرة لذلك. ولم تُسفر الحرب إلا عن تغييرات طفيفة في الحدود (أميرة، 2018: 4). تستخدم أجهزة إنفاذ القانون والأمن الإريترية التعذيب بانتظام لمعاقبة السجناء المحتجزين لانتقادهم الحكومة أو العصيان، أو ممارسة شعائر دينية لا تعترف بها الحكومة، أو محاولة الفرار من البلاد، أو من يُزعم تقصيرهم في أداء واجباتهم أثناء الخدمة العسكرية الوطنية، كما وجدت أبحاث منظمة العفو الدولية أن التعذيب أو التهديد بالتعذيب يُستخدم كعقاب وأثناء استجواب طالبي اللجوء العائدين قسراً - أولئك الذين رُفضت طلبات لجوئهم في دول أخرى أو الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى إجراءات اللجوء وأُعيدوا إلى إريتريا، ويواجه طالبو اللجوء العائدون التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، ويُحتجز الإريتريون عقاباً على الفرار من الخدمة الوطنية، وكذلك لانتقادهم المزعوم للحكومة أثناء إجراءات اللجوء. كما تُظهر تقارير منظمة العفو الدولية أن الإريتريين الذين يُقبض عليهم وهم يحاولون الفرار من البلاد يتعرضون للتعذيب بشكل روتيني كعقاب، وكذلك لانتزاع معلومات حول تفاصيل خططهم وترتيبات سفرهم لمغادرة البلاد، ويُجبرون على الاعتراف والكشف عمن ساعدهم في ذلك (تقرير منظمة العفو الدولية،2018: 10).

لا تزال علاقة النظام الإريتري بشعبه متوترة للغاية، فمع احتدام الصراع على جبهات متعددة، سجن النظام سياسيين معارضين وصحفيين مستقلين، وأجبر العديد من المواطنين على الخدمة الوطنية الدائمة، ودفع مئات الآلاف من الإريتريين إلى الفرار، حيث خاض الكثير منهم رحلات محفوفة بالمخاطر إلى أوروبا بحثًا عن اللجوء وحياة أفضل. كل هذه العوامل عزلت إريتريا عن العالم الخارجي وعن شعبها، الذي يعارض سياسات الرئيس إسياس أفورقي، الذي تولى السلطة لسنوات عديدة، وقد أدى ذلك إلى تهميش البلاد في منطقة حيوية (عميرة، 2018: 4).

أعقبت المظاهرات التي كانت بدوافع دينية عام 2009 تمردًا قامت به وحدة عسكرية قوامها 300 جندي. اختلف هؤلاء الجنود مع قائدهم وطالبوا بلقاء الرئيس إسياس أفورقي، وافق الرئيس وذهب إلى معسكرهم، لكنه قوبل بهتافات ضده، ثم أمر الجيش المجهز بأسلحة مختلفة، بمحاصرتهم، وتجدر الإشارة إلى أن هذا لم يكن التمرد الأول ضد النظام الحاكم في إريتريا، فقد حدثت ثلاثة تمردات سابقة قام بها أفراد من الجيش الإريتري، حدث الأول في عام 1994 عندما حاصر جنود مسرّحون القصر الرئاسي، واحتجزوا الرئيس رهينة، وعرضوا مطالبهم، وافق الرئيس أفورقي على تلبية مطالبهم، لكنه نكث بوعده لاحقًا، واعتقل قادة التمرد وسجنهم، ولا يزال مصيرهم مجهولاً، وقع التمرد الثاني في عام 2001، بقيادة 15 مسؤولًا رفيع المستوى، بمن فيهم نائب الرئيس وأربعة وزراء، وطالبوا أفورقي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتطبيق الدستور. ولمحاسبة المسؤولين عن الحرب مع إثيوبيا، بعد شهرين من هذه الحركة، نجح أفورقي في حسم الصراع لصالحه بشن حملة اعتقالات واسعة النطاق بتهمة التآمر مع قوى خارجية للإطاحة بالنظام، وفي عام 2013، وقع "انقلاب التلفزيون" عندما استولى جنود متمردون على مبنى

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإذاعة والتلفزيون، وحاصروه بالدبابات بعد أن اقتحمه مئتا جندي متمرد في وقت سابق، احتجزوا الموظفين رهائن، وأجبروا مدير التلفزيون على قراءة بيان يطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وتفعيل الدستور الإريتري، إلا أنهم لم يغادروا المبنى بعد التوصل إلى تفاهمات بينهم وبين النظام (الشربيني، 2017).

حاليًا، خرجت إريتريا من عزلتها المفروضة، وتتمتع بعلاقات أفضل مع جيرانها إثيوبيا وجيبوتي والصومال، وبعد التوقيع الناجح على اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا عام 2018 ازدادت التوقعات بشأن إعادة دمج أسمرة في النظام الدولي وتنشيط علاقاتها مع القوى الدولية المؤثرة في المنطقة، وخاصة الولايات المتحدة، شاركت الولايات المتحدة في فرض سلسلة من عقوبات مجلس الأمن الدولي على أسمرة عام 2009، وعززت واشنطن هذا التوجه بزيارات قام بها بعض مسؤوليها إلى أسمرة عام 2018، وبالسماح بتمرير قرار أممي برفع العقوبات عن إريتريا في نوفمبر من العام نفسه (ممدوح، 2023: 4). غير أن علاقة النظام بشعبه، وملف حقوق الإنسان، وممارسة الشعب لحقوقه الدينية لازال يحيطه الكثير من التساؤلات وأولها ما مصير حقوق الإنسان في بلد لم يشهد تحسناً في هذا الجانب، ولم تسجل الحكومة أي خطوة إيجابية في هذا المسار حتى الآن مما يلقي بمزيد من الغموض عن الواقع والمستقبل لهذه المسائل في أفق الواقع السياسي لهذا البلد الأفريقي.

ثالثاً: وضع حقوق الإنسان في إريتريا

يعتبر وضع حقوق الإنسان في إريتريا مقلق للغاية في ظلّ رئاسة الرجل الواحد الذي يصفه معارضوه بأنه يحكم البلاد بالحديد والنار بعد أن قام بتجميد الدستور، وقضى على رفاق دربه من جبهة التحرير الإريترية والتي كان قوامها من المسلمين وأصحاب التوجه العربيّ، مع وجود أنواع عديدة من انتهاكات حقوق الإنسان والحجر على الحريات الأساسية تمّ رصدها، وتوثيقها، من التجنيد الإجباري للأطفال والمسنين، وتنفيذ إعدامات بدون محاكمة، وتهيمن على أوضاع المواطنين عوامل الخوف والرعب دون أن تكون هناك أية بوادر تنقذه أو تحميه منها، وممارسة التمييز على أساس الدين، حيث تتهم الأقلية التجرينيا المسيحية المسيطرة على الحكم باضطهاد الأغلبيّة المسلمة وإقصائها وتهميشها، كذلك تم رصد اعتقال المعارضين السياسيين وملاحقتهم خارج نطاق القانون، بالإضافة إلى ما يعرف بظاهرة هروب الشباب الناتج عن أسلوب تطبيق برنامج الخدمة الوطنية والممارسات القاسية المصاحبة له من هروب عشرات الآلاف من الشباب، وتعرض المئات منهم للموت في الصحارى والبحار، وبسبب إطلاق الرصاص عليهم من قبل حرس الحدود الإريتري أو من قبل شرطة الدول التي يحاولون اجتياز حدودها، ومُنع السفر إلى الخارج حتى بالنسبة للأطفال في سن الخامسة، وتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد (mogadishucenter.com, 2024).

تعتبر إريتريا هي من بين أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم، كما يتضح ذلك من العديد من التقارير والمنشورات والدلائل التي أشارت إلى هذا الامر، على سبيل المثال، ينص تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إريتريا عام 2016 على أن الجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت منذ استقلال إريتريا عام 1991، وتشمل هذه الجرائم العبودية (الاستعباد)، حيث تشير التقديرات إلى أن النظام قد استعبد ما يقرب من 400000 مواطن إريتري، إلى جانب الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب والاضطهاد والقتل والاغتصاب، وقد ارتُكبت هذه الأعمال لغرض قمع المعارضة وبث الخوف في نفوس السكان المدنيين، وبالتالي السيطرة على الحكم، وهذا يفسر ندرة المظاهرات ضد النظام الإريتري، مما يجعل المظاهرة في مدرسة الضياء الإسلامية الأولى من نوعها منذ 26 عامًا، أوصت اللجنة بأن يحيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حالة حقوق الإنسان في إريتريا إلى المدعي العام لمحكمة العدل الدولية، ومع ذلك، لم تكن هذه الانتهاكات السبب الرئيسي لفرض مجلس الأمن عقوبات على إريتريا في عام 2009؛ بل إن اتهام إريتريا بدعم حركة الشباب الصومالية المسلحة كان هو المبرر الرئيسي (الشربيني، 2017).

ويقبع الإريتريون من جميع مناحي الحياة في ظل نظام الاحتجاز الموسع في البلاد، حيث يُحتجزون تعسفيًا وبمعزل عن العالم الخارجي في كثير من الأحيان، وقد سُجن الصحفيون والمعارضون السياسيون لعقود، ورغم أن الحكومة أطلقت مؤخرًا سراح عشرات الإريتريين الذين يمارسون ديانات "غير معترف

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بها"، والذين احتُجز بعضهم لأكثر من عقدين، إلا أنها لا تزال تُقيد الحريات الدينية بشدة وتعتقل الأشخاص بسبب ممارساتهم الدينية. بالإضافة إلى الوضع الحقوقي الصعب داخل البلاد، تتزايد الأدلة على ارتكاب القوات المسلحة الإريترية انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان منذ انضمامها إلى الصراع في منطقة "تيغراي" الإثيوبية المجاورة - كما هو موثق في بيان المقرر الخاص أمام المجلس (Bader, 2021).

ذكر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2023 أن الحكومة الإريترية واصلت سياستها المستمرة منذ 22 عامًا، والمتمثلة في الاعتقال التعسفي، وفي بعض الحالات الاختفاء القسري، بحق الصحفيين والمعارضين الفعليين أو المفترضين، وأعضاء الجماعات الدينية، كأداة قمع وسلب حريات، وحُرم المعتقلون من حقهم في المراجعة القضائية لقضاياهم ومن حقهم في الاستعانة بمحامين، وظل مصير ومكان وجود 11 عضوًا من مجموعة الـ 15، وهي مجموعة من 15 سياسيًا بارزًا انتقدوا الرئيس عام 2001، مجهولًا، وكذلك مصير ومكان وجود 16 صحفيًا متهمين بالارتباط بمجموعة الـ 15(تقرير منظمة العفو الدولية،2025: 197).

ومن جهة أخرى لم يقتصر الأمر على الداخل فقد تعرض المواطنون الإريتريون لانتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي لجأوا إليها، واعتبرت الحكومة البدء بإجراءات اللجوء في الخارج بمثابة خيانة، وأي شخص يتم إعادته قسراً إلى إريتريا يمكن احتجازه، وبحسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن العائدين يواجهون أيضًا خطر التعذيب وحتى الموت، وفي مايو/أيار 2024، ذكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا أن السلطات الإريترية سيطرت على الأنشطة السياسية للشتات في الخارج لإسكات الناشطين المؤيدين للديمقراطية والصحفيين والمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتم القبض على اللاجئين الإريتريين في إثيوبيا واحتجازهم وترحيلهم على وجه السرعة إلى إريتريا، وكانت إريتريا لا تزال واحدة من البلدان القليلة التي لا يوجد بها أي شكل من أشكال وسائل الإعلام الخاصة المعترف بها رسميا، وفي جانب حرية الصحافة تم تفكيك الصحافة الحرة منذ عام 2001، عندما اعتقلت الحكومة 15 سياسياً (المعروفين باسم "مجموعة الـ 15" أو "جي 15") و16 صحفياً دعوا الرئيس "إسياس أفورقي" إلى تنفيذ مسودة الدستور وإجراء انتخابات حرة، وبقي مصير 11 سياسياً و16 صحفياً متهمين بالارتباط بمجموعة الـ15 مجهولاً(تقرير منظمة العفو الدولية،2025: 197).

رابعاً: وضع الحقوق الدينية في إريتريا

منذ استقلالها عام 1993، خضعت إريتريا للقيادة الاستبدادية للرئيس "إسياس أفورقي" وحزبه السياسي، الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (PFDJ) وعلى الرغم من أن الدستور الإريتري يكفل حرية التعبير والدين والضمير والتجمع، فإن الحكومة ترى في هذه الحقوق الإنسانية الأساسية تهديدات لسلطتها، ويسمح الإعلان رقم (73) لعام 1995 للحكومة بممارسة السيطرة الكاملة على الأنشطة الدينية في البلاد، ولا تعترف الحكومة إلا بأربع مجموعات دينية هي: الإسلام السني، والمسيحية الأرثوذكسية الإريترية، والكاثوليكية الرومانية، والبروتستانتية الإنجيلية، ولكنها تقيد أنشطتها، وتضطهد بشكل منهجي منتسبيها وأتباعها من خلال الاعتقالات والسجن ومصادرة الممتلكات(Omer, 2021:5).

وبأوامر من الرئيس "أسياس أفورقي" بعد سيطرته المطلقة على المشهد السياسي، ولكي يحكم قبضته، قامت سلطاته بعمليات اعتقال واسعة في أوساط الإسلاميين، وصلت ذروتها عام 1994 الذي شهد اختفاء عشرات المعلمين الدينيين من عدة مدن ولا تتوجس من المشهد الإريتري الآن الحكومة وحدها، وإنّما أيضاً بعض القوى في المنطقة، وذلك بالتزامن مع صعود تيار قوي، يبث أمل التغيير عند الشعب الإريتري، وهو تيار الإسلاميين، وقد نال أغلب قادة هذا التيار تعليمهم العالي في مصر والسودان، وتُثار أسئلة بشأن دوافع تحرّك الحكومة الإريترية، مقروءة مع حقيقة أنّ هذه المدرسة بقوام ثلاثة آلاف طالب وطالبة، في مراحل مختلفة منذ افتتاحها، وهي تدرس في المناهج الإسلامية نفسها، فما الذي استجدّ فجأة، ما يثير كثيراً من الشك مشهد المزاحمة في منطقة القرن الأفريقي من القوى الإقليمية، مع هذه الحملة التي تتجاوز حدود المنطقة العربية لمطاردة الإسلاميين، يتجلى فيها حجم الهيمنة الإقليمية، وكما هو الحال، تلعب العوامل الدينية والعرقية دوراً كبيراً في الاحتكاكات بين الحكومات وشعوبها، فينعكس ذلك على المصالح

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجيوسياسية في المنطقة، ولكي لا تتدخل إثيوبيا، أو أي دولة أخرى، لمنع هذا المزيج الخطر من النمو، تتولى الحكومة المهمة، نيابة عن قوى إقليمية أخرى، ومهما يحدث من عنف داخل الدولة الواحدة، جاءت مظاهرات إريتريا والمحيط الإقليمي ينجرف نحو الأصولية الدينية ومضاداتها، فقد فتح تنظيما القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) الباب نحو أصولية قديمة متجدّدة، وهي الانقسام الطائفي، مروراً بدعوات إسرائيلية تدعو بعض كيانات مسيحيي الشرق إلى التسلّح (iumsonline.org,2017).

وفقاً لمنظمة العفو الدولية فإن إريتريا هي واحدة من أكثر البلدان قمعاً في العالم، في جانب الاضطهاد الديني في السنوات الأخيرة، فقد تم اتخاذ تدابير زائدة لمنع المصلين من ممارسة عقيدتهم، ومن بين الذين تمت محاكمتهم هم أعضاء من الطوائف الإنجيلية، وقد أغلقت الحكومة الإريترية كنائسهم واضطهدت العديد من أعضاء الطوائف(Associated Press, 2013)، و ورد في تقرير من نفس المنظمة لسنة 2025، أن إريتريا انضمت إلى قائمة تشمل دولًا مثل: إيران، الصين، كوريا الشمالية، باكستان، وميانمار، وهي دول تتعرض لانتقادات واسعة النطاق بسبب سياساتها القمعية ضد الحريات الدينية، وبينما اتخذت بعض الدول خطوات إصلاحية أو حوارية فإن إريتريا لم تُبدِ أي انفتاح نحو تحسين سجلها، بل استمرت في سياسات العزل والانكار والرفض للتعاون مع أي جهة رقابية دولية (erinews.com, 2025).

سبق لمنظمة العفو الدولية أن أشارت في تقريرها المعنون "إريتريا: الاضطهاد الديني" إلى أن التعذيب يُستخدم بكثرة كعقاب على المعارضة السياسية والجرائم العسكرية، وكوسيلة استجواب، وكذلك ضد سجناء الرأي الدينيين، ويُستخدم هذا التعذيب كعقاب على ممارسة شعائرهم الدينية قبل أو أثناء سجنهم، حيث يُحرمون بشكل روتيني من أي شكل من أشكال النشاط أو النقاش الديني، أو الوصول إلى الأناجيل أو المواد الدينية، ويتعرضون للإذلال العلني والشتائم، كما يتعرضون للتعذيب أو التهديد بالتعذيب بشكل شائع في محاولة لإجبارهم على توقيع إقرار بالموافقة على التوقف عن ممارساتهم الدينية والتخلي عن عقيدتهم كشرط لإطلاق سراحهم (تقرير منظمة العفو الدولية، 2005).

وخلال سنة 2023م اعتقلت الحكومة الإريترية أفرادًا على أسس دينية، فقد أفادت منظمة "ريليس إنترناشونال" المسيحية غير الحكومية باعتقال (177)عضوًا من جماعات مسيحية غير مسجلة بين يناير وأبريل 2023 أثناء تجمعهم في منازل خاصة للعبادة أو تسجيل موسيقى العبادة، وقالت المنظمة إن المعتقلين احتُجزوا في سجن ماي سيروا، وقد توفي القس تيسفاي سيوم، مؤسس وزعيم كنيسة ميسيريتي كريستوس، متأثرًا بنزيف دماغي خلال العام أثناء احتجازه في ماي سيروا، وفي يوليو/تموز من ذات السنة أفادت منظمة "صوت الشهداء كندا" المسيحية غير الحكومية بأن قسيسين لا يزالان رهن الاحتجاز دون توجيه تهم إليهما منذ عام 2004، ولم تتوفر أي معلومات عن ظروف احتجاز هذين المعتقلين، أو عن التهم الموجهة إليهما، إن وُجدت، وذكرت المنظمات غير الحكومية أن السلطات احتجزت في الماضي بعض المعتقلين المسيحيين في حاويات شحن، وضربتهم وعذبتهم في محاولة لإجبارهم على التخلي عن إيمانهم (Eritrea Report International, 2023).

وقد أفرجت الحكومة عن (22) معتقلاً مسيحياً بين مارس/آذار ويوليو/تموز 2023، بينهم من أمضى أكثر من تسع سنوات في السجن، لمنظمات دولية غير حكومية، ولم تقدم الحكومة أي معلومات عن التهم الموجهة إليهم أو سبب إطلاق سراحهم، كما أفرجت الحكومة عن (300) مسلم من السجن في يوليو/تموز وكان معظمهم طلاباً اعتُقلوا بعد احتجاجهم على جهود الحكومة لتنظيم مدرستهم في عام 2017 وقدّرت منظمة "ريليس إنترناشونال" أنه حتى مع احتساب عدد السجناء المفرج عنهم خلال العام، كان هناك أكثر من (500) مسيحي رهن الاحتجاز بنهاية العام، وذكرت منظمات غير حكومية أخرى أن ما يصل إلى (1000) شخص قد اعتُقلوا، بينهم (32) من شهود يهوه، ، لرفضهم المشاركة في الخدمة العسكرية أو التخلي عن دينهم(Eritrea Report International, 2023). وشهود يهوه هي طائفة مسيحية ذات معتقدات لاثالوثية لا تعترف بالطوائف المسيحية الأخرى، ويفضلون أن يُدعوا بشهود يهوه تمييزا لهم عن غيرهم.

في 31 أكتوبر 2017، اندلعت احتجاجات في أسمرة عقب صدور توجيه حكومي يُلزم مدرسة الضياء الإسلامية بوقف التعليم الديني، ومنع ارتداء الحجاب، وإنهاء الفصل بين الجنسين، ومنع تدريس الدراسات الإسلامية، ونتيجةً لذلك، اعتُقل الحاج موسى الرحيل، عضو مجلس إدارة مدرسة الضياء الإسلامية - وهي

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مدرسة تُدرّس الإسلام إلى جانب مناهج علمانية - في أكتوبر 2017 مع أعضاء آخرين في المجلس بعد أن انتقد جهود الحكومة لفرض قيود على مدرستهم. تدهورت صحته بعد اعتقاله، وتوفي أثناء احتجازه في مارس 2018، ولا يزال أعضاء المجلس الآخرون رهن الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة (تقرير منظمة العفو الدولية،2018: 10).

تُعتبر هذه المظاهرة الأولى من نوعها في تاريخ إريتريا، البلد الذي يعاني فيه الشعب الإريتري، وخاصةً طلابه، من قمعٍ شديد، إذ يُمارس النظام الإريتري إعداماتٍ تعسفيةً وتعذيبًا ممنهجًا، وفقًا لتقريرٍ صادرٍ عن لجنة التحقيق الأممية المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، تعكس هذه المظاهرات الاستياءَ الشديد الذي يشعر به الشعب نتيجةً لهذا القمع، وسيطرة اليهود على اقتصاد البلاد، وتواطؤ السلطة الحاكمة وتنسيقها الأمني الكامل مع إسرائيل (رابطة علماء السنة إريتريا، 2017).

خامساً: موقف الاتحاد الأفريقي من الوضع الحقوقي في إريتريا

من السمات المميزة للنظام الدولي المعاصر الظهور المتزايد للمنظمات الدولية، وهي هياكل سياسية عابرة للحدود الوطنية، تُنشأ بموجب اتفاقات رسمية بين ثلاث دول أو أكثر على الأقل، قد تكون عضويتها عالمية (مثل الأمم المتحدة)، أو من منطقة جغرافية واحدة (مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي)، أو من منطقة فرعية محددة (مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إيغاد (IGAD). وفي العلوم السياسية تُعرّف المنظمة الدولية بأنها: "هيئة دولية دائمة تُنشأ بموجب معاهدة دولية بين عدة دول، تتمتع المنظمة بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء فيها، وتهدف إلى حماية مصالحها المشتركة" (الفتلاوي، 2001: 19).

لقد جاءت عضوية إريتريا في منظمة الوحدة الأفريقية (OAU)، سلف الاتحاد الأفريقي، مباشرة بعد تحقيق الاعتراف القانوني بها في عام 1993، وفي أثناء إعلان استقلال إريتريا واعتراف منظمة الاتحاد الأفريقي به وتعيين مندوب دائم لإريتريا عام 1993 ورغم أن كل هذه الأمور تُظهر أن علاقة إريتريا بالمنظمة الأفريقية كانت طبيعية خلال السنوات الأولى للاستقلال إلا أنه سرعان ما ظهرت الصعوبات والعقبات، وكانت الحرب الإثيوبية الإريترية السبب الرئيسي لعلاقة إريتريا غير الودية مع المنظمة القارية (الوحدة الأفريقية) وخليفتها (الاتحاد الأفريقي).

يُعدّ الاتحاد الأفريقي طرفًا رئيسيًا في العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إريتريا، والتي طُلب فرضها في قمته المنعقدة في سرت، ليبيا، بتاريخ 5 يوليو/تموز 2009، وقد أُدرج هذا الطلب في قرار الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، المُعتمد في 3 يوليو 2009 في سرت، ليبيا، ودعت القمة مجلس الأمن إلى فرض عقوبات على إريتريا، المُتهمة بالمشاركة في تقويض الاستقرار في الصومال من خلال تسليح المتطرفين الإسلاميين (صحيفة الوسط، 2009).

ونظراً لتداعيات الحرب الأثيوبية الإريترية ونظراً لكون هذه المنظمة أحد أهم الأطراف المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام بين الدولتين الموقع في الجزائر فيما يخص الحدود تحديداً، وبعد أن أصدرت اللجنة حكمها لصالح إريتريا، سعت إريتريا إلى مطالبة منظمة الوحدة الأفريقية والهيئات الأخرى بترسيخ مسؤولياتها على النحو المنصوص عليه في اتفاقية السلام في الجزائر، ومع فشل منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وهيئات أخرى مثل الأمم المتحدة والولايات المتحدة في انتقاد إثيوبيا لعدم قبولها قرار لجنة الحدود الإريترية الإثيوبية، بدأ إحباط إريتريا يتجلى، وبدأت الحكومة الإريترية تُعتبر منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت لاحقًا الاتحاد الأفريقي، عاجزة وغير متعاطفة مع القضايا التي تؤثر على إريتريا، ومع تفاقم الخلاف انسحبت إريتريا من المنظمة الأفريقية سنة 2007، وفي فبراير 2010، رحبت جمعية الاتحاد الأفريقي بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1907) عام 2009 الذي دعا إلى فرض حظر على الأسلحة وقيود على السفر وتجميد أصول كبار قادة إريتريا لتورط النظام في زعزعة استقرار الصومال والمنطقة ككل، وكان هذا القرار الأول من نوعه في تاريخ المنظمة، حيث دعا الاتحاد الأفريقي إلى فرض عقوبات على دولة عضو فيه (Bogale, 2014: 4-6).

وفي عام 2010 استعادت إريتريا مقعدها في الاتحاد الأفريقي الذي هجرته لفترة طويلة، ثم تطور الأمر وساءت العلاقة بين إريتريا والاتحاد الأفريقي إلى حدّ اتهام تقرير للأمم المتحدة إريتريا بالوقوف

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وراء مخطط للهجوم على قمة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في يناير/كانون الثاني من عام 2011، وأشار التقرير إلى أن كل الأشخاص الذين اعتقلوا عدا واحد تلقوا تدريباتهم وأوامرهم من ضباط اريتريين مباشرة، وكان الشخص الأخر الذي اعتقل يتصل بصفة منتظمة بجماعة جبهة تحرير أورومو الاثيوبية المتمردة (www.alrakoba, 2011) وبشكل عام، أوضحت التصرفات التي قام بها نظام إريتريا الطبيعة الأساسية لعلاقة إريتريا مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وكما لوحظ، فإن علاقة الدولة مع المنظمتين الحكوميتين الدوليتين تتسم بالإشكالية، في السنوات الأخيرة بدأ النظام الإريتري في "تطبيع" علاقته مع المنظمتين الحكوميتين الدوليتين نظرًا لتزايد عدم الاستقرار الداخلي، وما يصاحبه من خلاف متزايد بين النظام والجماعات الصومالية المسلحة، والتكاليف السياسية والاقتصادية للعزلة الدبلوماسية الإقليمية بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار سقوط رعاة النظام الرئيسيين، وخاصة النظام الليبي والمصري السابقين، عاملًا إضافيًا (Bogale, 2014: 4-6).

وبعد هذا العرض عن علاقة النظام الاريتري بالمنظمة الأفريقية وما يهم هذا البحث هو توضيح موقف الاتحاد الأفريقي من سلوك النظام الارتيري من انتهاكات سجلتها المنظمة عليه وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد شعبه وما يشمل ذلك من انتهاكات لممارسة حقوق الأديان من قبل أتباعها، ورغم أن هذه الدولة لازالت تواجه انتقادات واسعة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القمع الديني، لم تكن دائمًا محل اهتمام مباشر من قبل الاتحاد الأفريقي، وفي بعض الحالات، وقد يعبر الاتحاد الأفريقي عن قلقه ولكن دون اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الوضع، وهناك أيضًا مخاوف من أن أساليب الحكومة الإريترية، مثل فرض قيود على حرية التدين والعبادة، والتمييز ضد مجموعات دينية معينة، تمثل تحديًا أمام التزام الاتحاد الأفريقي بمبادئ حقوق الإنسان، بشكل عام، ويبقى موقف الاتحاد الأفريقي من انتهاكات حقوق الأديان في إريتريا تحت مراقبة المجتمع الدولي، الذي يدعو إلى اتخاذ موقف أكثر جدية وحزمًا تجاه هذه القضايا.

وقد يفسر ذلك بأنه لا يوجد ضغط دولي قوي لتحفيز الاتحاد الأفريقي على اتخاذ خطوات فعالة ضد انتهاكات حقوق الإنسان، كما أن قضايا حقوق الأديان، وخاصة في الدول ذات الأنظمة القمعية، قد تكون حساسة للغاية، وهناك مخاوف من أن التحرك ضد دولة معينة من دول الاتحاد في إطار القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وإتباعه لدين أو فكر معين يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع أو حتى صراعات أكبر.

بعد أن صُنفت إريتريا، في 9 يونيو/حزيران 2016، من أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم، بعد أن أشارت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة إلى أن بعض انتهاكات الحكومة الإريترية يمكن تصنيفها كـ"جرائم ضد الإنسانية"، تظاهر آلاف اللاجئين الإريتريين أمام مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، وطالبوا بإدانة حكومتهم، ودعوا إلى الضغط لوقف ما وصفوه بـ"قمع الحريات" و"الانتهاكات" المرتكبة ضد شعبها، وحثّ المتظاهرون الاتحاد الأفريقي على دعم الشعب الإريتري وتحمل مسؤولياته كاملةً للحد من "انتهاكات" الحكومة ضدهم (صالح،2016).

ويمكن القول إنه على الرغم من أن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب - الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة في نيروبي بكينيا في يونيو 1981 - والذي يشكل الإطار القانوني الأساسي للاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان، ينص في المادة الثامنة منه على ضمان حرية الضمير وحرية ممارسة الدين، فإن موقف الاتحاد الأفريقي تجاه انتهاكات هذه الحقوق في إريتريا كان محدوداً وغير حاسم إلى حد كبير. وفيما يلي يلخص الباحث موقف الاتحاد الأفريقي في النقاط التالية:

1. ضعف في إدانة انتهاكات حقوق الانسان في إريتريا: أصدرت عدة منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عدة إدانات تدين انتهاكات حقوق الإنسان في إريتريا بما في ذلك القيود المفروضة على الحريات الدينية، غير أن الاتحاد الأفريقي لم يكن على مستوى متقدم باعتبار موقعه في هذا الدور.
2. التركيز على الاستقرار الإقليمي: يبدو أن الاتحاد الأفريقي يعطي أولوية للاستقرار الإقليمي والعلاقات الدبلوماسية بين الدول الأعضاء، مما قد يجعله مترددًا في اتخاذ موقف قوي ينتقد دولة عضو بشكل مباشر.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. عدم وجود متابعة فعالة: غالبًا ما تفتقر بيانات الإدانة والدعوات إلى المتابعة الفعالة والضغط المستمر على الحكومة الإريترية لتحقيق تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان والحريات الدينية.

بشكل عام، يمكن القول أن موقف الاتحاد الأفريقي من انتهاكات حقوق الأديان وحرية العبادة في إريتريا كان أقل من مستوى التوقعات والآمال التي يعلقها اللاجئون والمنظمات الحقوقية، وبينما أصدر الاتحاد بعض الإدانات والدعوات، إلا أنه لم يتخذ خطوات ملموسة أو يمارس ضغطًا كافيًا على الحكومة الإريترية لوقف هذه الانتهاكات وضمان احترام الحريات الدينية لمواطنيها، ويرى الكثيرون أن هذا التردد يعكس التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في التعامل مع الدول الأعضاء ذات السجلات السيئة في مجال حقوق الإنسان، والتوازن بين مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل والشعور بالمسؤولية لحماية حقوق الإنسان في القارة.

خاتمة:

اتضح من الدراسة أن وضع حقوق الإنسان عموماً والحقوق الدينية خصوصاً في إريتريا يعد وضعاً مقلقاً للغاية نظراً لوجود أشكال عديدة من انتهاكات طالت حقوق الإنسان والحجر على الحريات الأساسية والتي تمّ رصدها وتوثيقها من اعتقال للمعارضين السياسيين وملاحقتهم خارج نطاق القانون، ومن التجنيد الإجباري للأطفال والمسنين، وتنفيذ إعدامات بدون محاكمة، وهو ما شهدت به التقارير الأممية والإقليمية والمنظمات الحقوقية ذات الصلة، وكذلك الأمر ما يتعلق بالتضييق على حرية الصحافة والإعلام والتنقل والسفر للخارج، واعتقال الأشخاص بسبب ممارساتهم الدينية ومطاردة المعارضين خارج بلدهم في دول الجوار التي كانوا قد لجأوا إليها، واحتجازهم وترحيلهم على وجه السرعة إلى إريتريا، وتتوزع الأديان في إريتريا إلى أديان سماوية وغير سماوية ويشكل الإسلام والمسيحية الأرثوذكسية الغالبية فيها، وكثيراً ما يتم استخدام العقاب رادعاً للمتدينين جراء سلوكهم وتربط الحكومة بين الممارسات التعبدية الدينية والقوانين الملزمة التي وضعتها مثل التجنيد الإجباري وتنزل العقوبات للمخالفين لهذه القوانين.

ويعد الاتحاد الأفريقي أهم الأطراف في وضع العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إريتريا بسبب ممارسات نظامها في مجال انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق الدينية للأقليات وغيرها، ويمكن القول أنه على الرغم من أن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي يعد الإطار القانوني الأساسي للاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان، ينص في مادته الثامنة على ضمان حرية الممارسة الدينية للأفراد إلا أن موقف الاتحاد الأفريقي وتحركه تجاه انتهاكات هذه الحقوق في إريتريا كان محدودًا وغير حاسم إلى حد كبير، وبمقارنة موقف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يعد موقف الاتحاد الأفريقي أقل من مستوى التوقعات والآمال التي يعلقها اللاجئون والمنظمات الحقوقية بكثير، ويبدو أن هذه المنظمة تركز على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدبلوماسية أكثر من سياسة العقوبات والضغط المستمر نحو إصلاح الأوضاع الحقوقية في هذا البلد.

ملخص النتائج:

في ختام الدراسة يعرض الباحث أهم النتائج المتوصل إليها:

1. تُحكم إريتريا بنظام رئاسي أحادي يُوصف بالاستبدادي، وقد عطل دستور البلاد، وتعرض المعارضون السياسيون والصحفيون للاضطهاد بشكل ممنهج، وجُنّد الأطفال وكبار السن قسراً في الجيش، ونُفذت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء مما أثار الخوف والرعب بين الناس.
2. تُقيّد الحكومة بشكل ممنهج الحريات الدينية، حيث لا تعترف إلا بأربع مجموعات دينية، وتضطهد أتباع الديانات الأخرى من خلال الاعتقال والسجن ومصادرة الممتلكات. وتضطهد الأقلية المسيحية التيغرينية الحاكمة الأغلبية المسلمة وتُهمّشها، وقد أدى برنامج التجنيد العسكري الوطني القاسي إلى تهجير عشرات الآلاف من الشباب، كما لقي الكثير منهم حتفهم أثناء محاولتهم الفرار أو أُجبروا على التعرض للتعذيب، وتعتبر الحكومة اللجوء إلى الخارج بمثابة خيانة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. تُصنّف إريتريا من بين أسوأ الدول في العالم من حيث انتهاكات حقوق الإنسان، وتشمل هذه الانتهاكات الجرائم المرتكبة منذ عام 1991 الاستعباد (يُقدّر عدد المواطنين المستعبدين بـ 400 ألف)، وكذلك تشمل الاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب، والقتل بدون محاكمة.
4. رغم الإدانة الدولية الواسعة لانتهاكات حقوق الإنسان في إريتريا، بما في ذلك الانتهاكات الدينية، كما لا يزال موقف الاتحاد الأفريقي محدودًا ومتذبذبًا، إذ يركز على الاستقرار الإقليمي ويفتقر إلى المتابعة الفعالة والضغط الفعال على الحكومة الإريترية.

التوصيات

في ختام هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان باعتبارها قضية إنسانية، أوصت بها الأديان والشرائع السماوية والتشريعات القانونية، وهي من أهم الحقوق التي يجب العناية بها في المجتمعات والدول، نظراً لارتباطها بكل مناحي الحياة الاجتماعية والدينية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية.
2. تفعيل الاتحاد الأفريقي من خلال تبني موقف أكثر حزمًا وفعالية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الدينية في إريتريا، بما يتجاوز التركيز على الاستقرار الإقليمي ليشمل الضغط الدبلوماسي وفرض عقوبات فعالة.
3. يجب على الحكومة الإريترية إنهاء جميع أشكال الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التجنيد الإجباري للشباب، والاعتقالات التعسفية، والإعدامات خارج القانون والقضاء، وعدم وضع قيود تعيق حرية التعبير والإعلام.
4. حماية حرية الممارسة الدينية لجميع مواطنيها، والاعتراف بكافة الجماعات الدينية في اريتريا، ووقف الاضطهاد ضد الأقليات الدينية، وتقديم ضمانات قانونية لحمايتها.
5. أن يقوم المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بحماية اللاجئين الإريتريين، ومنع إعادتهم قسرًا إلى بلادهم، وتقديم الدعم الإنساني والقانوني لهم.
6. مراجعة شاملة للدستور الإريتري وإجراء إصلاحات قانونية تشمل استقلال القضاء وتضع حداً لتدهور وضع الحريات الدينية للمواطنين، وفصل السلطات، وتؤسس لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب والمقالات:

1. الفتلاوي، سهيل حسين، (2001) نظرية المنظمة الدولية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
2. عميرة، عائد، (2018) إريتريا تنشد التحول إلى دولة مركزية بعد رفع العقوبات الأممية، مطبوعات نون بوست، نشر في 19 نوفمبر.
3. ممدوح، عفاف، (2023) ملامح السياسة الخارجية الأريتيرية وعلاقاتها مع دول الجوار، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 6 أغسطس.

ثانياً- المواقع الالكترونية

1. إريتريا.. دراسة في الأوضاع السياسية والأمنية 30 أبريل، 2024 مركز مقديشو للبحوث والدراسات https://mogadishucenter.com
2. حسن، صالح، الدعوة الإسلامية في إريتريا ما بين 1950-1990، الرياض: جامعة الإمام بالمملكة العربية السعودية، 1992.
3. رابطة علماء إريتريا الدعوة الإسلامية في إريتريا، الواقع، التحديات، وآفاق المستقبل 2021/6/4 https://ulamaaeritrea.org/1960
4. رابطة علماء السنة إريتريا ...التهويد المنظم وتصفية العلماء السبت، 28 أكتوبر 2017 https://www.rabtasunna.com/t~3802

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. الشربيني، سهير، الثورة الموءودة إريتريا تحت سياط (أسياس أفورقي) 2017/11/16 موقع إضاءات https://www.ida2at.com/revolution-eritrea-isaias-afwerki
6. صالح، إبراهيم، عبد الكريم، عبده، آلاف الإريتريين يتظاهرون أمام الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا احتجاجا على "القمع" ببلادهم موقع السياسة أفريقيا، 2016. https://www.aa.com
7. صحيفة الوسط، العدد 2494، الأحد 05 يوليو 2009م الموافق 12 رجب 1430هـ على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/10609.html
8. عبد الفتاح، منى، عن مظاهرات إريتريا، موقع العربي الجديد ،09 نوفمبر 2017، https://www.alaraby.co.uk
9. مظاهرات إريتريا 2017/11/9 الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx

ثالثاً- التقارير

1. تقرير إريتريا الاضطهاد الديني وثيقة رقم: AFR 64/013/2005 7 منظمة العوف الدولية، ديسمبر 2005.
2. تقرير إريتريا ضمن قائمة أسوأ الدول في الحريات الدينية لعام 2025 من إعداد: إري نيوز، بتاريخ 24 مارس 2025 https://erinews.com 19.
3. تقرير إريتريا وراء مخطط للهجوم على قمة للاتحاد الأفريقي. صحيفة الراكوبة السودانية. 07-29-2011 على الرابط: http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-26009.htm
4. تقرير منظمة العفو الدولية، الجزء الخاص بوضع حقوق الإنسان في إريتريا، أبريل 2025.
5. تقرير الظل لإريتريا المقدم إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، منظمة العفو الدولية، الدورة العادية الثانية والستون، 25 أبريل/نيسان - 9 مايو/أيار 2018.

رابعاً- المراجع الأجنبية

1. Associated Press" (2019) Eritrea's human rights record comes under fire at United Nations" The Guardian . .30- 26-06-.2019
2. Befekadu Bogale, (2014) Eritrea’s Relation with IGAD and the OAU/AU: The Domestic and International Dynamics, Alternatives Turkish journal of International Relations, vol. 13, no. 3, fall, pp. 4-6.
3. Eritrea Report International Religious Freedom Report for 2023 United States Department of State. Office of International Religious Freedom, pp. 3-5.
4. Laetitia Bader ,(2021) ،African Union Shouldn’t Endorse Eritrea for UN Rights Body Dire Rights Record at Home, Abroad, February 26.
5. Mohy Omer,(2021) Religious Freedom Conditions in Eritrea, USCIRF Country Update, August, pp. 3.

Disclaimer/Publisher’s Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).